



# حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية

علي عبد القادر علي - المعهد العربي للتخطيط  
البريد الإلكتروني: [aali@api.org](mailto:aali@api.org)

(يونيو 2005)



# حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية

علي عبدالقادر علي

## أولاً :- مقدمة

شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص. هذا وقد عبّر عن هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات. وفي عام 1995، عام انعقاد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، التزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمراجعة سجل المساعدات التنموية في إحداث التنمية في الدول النامية ومراجعة السياسات والإستراتيجيات التي كانت متبعة بواسطة الدول المانحة للعون وذلك للاستفادة منها في تحديد التوجهات اللازمة لتقديم المساعدات التنموية في القرن الجديد. استغرقت عملية المراجعة عاماً كاملاً تمخض عنها نشر تقرير بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، اشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية. هذا وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 تم تضمين هذه الأهداف، بالإضافة إلى هدف ثامن يتعلق "بإقامة شراكه عالمية من أجل التنمية"، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأخذت تُعرف "بالأهداف الإنمائية للألفية".

تشتمل الأهداف الإنمائية للألفية على ثمانية أهداف رئيسية، أو غايات رئيسية، وثمانية عشر هدفاً فرعياً، هي:

أ- الغاية الأولى: القضاء على الفقر المدقع والجوع: (بهدفين فرعيين هما الإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2015، والإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بحلول عام 2015).

ب- الغاية الثانية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: (بمعنى تمكين الأطفال، أولاداً وبناتاً، في كل مكان من إكمال مقرر كامل من التعليم الابتدائي).

ت- الغاية الثالثة: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: (بمعنى إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015).

ث- الغاية الرابعة: تخفيض معدل وفيات الأطفال: (بمعنى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015).

ج- الغاية الخامسة: الارتقاء بمستوى صحة الأم: (بمعنى تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1995 و 2015).

ح- الغاية السادسة: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض: (يهدفين فرعيين هما وقف إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بحلول عام 2015 والعمل على انحساره منذ ذلك التاريخ . ووقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والعمل على انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ).

خ- الغاية السابعة: كفاءة الاستدامة البيئية: (بثلاثة أهداف فرعية هي إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية ، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015 ، وتحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة).

د- الغاية الثامنة: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: (سبعة أهداف فرعية ليس لها علاقة بالجانب الاجتماعي).

ولكل هدف من الأهداف الفرعية انفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي حيث بلغ إجمالي عدد هذه المؤشرات 48 مؤشراً لا يزال بعضها تحت التنقيح. هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ممثلي المجتمع الدولي كانوا قد لاحظوا في تقديمهم لتقرير "نحو عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية" الذي صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية المذكورة كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا وتقييم مدى فاعليتنا"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> للتفاصيل انظر الجدول الملحق .

<sup>2</sup> وقع مقدمة التقرير كل من السادة كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ودونالد جونسون، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهورست كوهلر، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وجيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي.

وبعد، يهمننا، دون الدخول في تفاصيل فنية، ملاحظة أن الأهداف الرئيسية الستة الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر حيث تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الاستطاعة لتحليل الفقر. كذلك يهمننا ملاحظة أنه على الرغم من ثراء التحليل الذي يستند على منهجية الاستطاعة إلا أنه يمكن إعادة صياغة المؤشرات الفرعية التي تم اختيارها لمتابعة تنفيذ الأهداف المتعلقة بالتعليم والصحة على شكل دوال تعتمد على المتغيرات الأساسية التي تعتمد عليها المنهجية الكمية لقياس الفقر وذلك لوجود ارتباط قوى بينها. وعلى هذا الأساس يمكننا تناول القضية المركزية المتعلقة بصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار نظري يعتمد على صياغة الهدف الأول الرئيسي.

وبعد، تهدف هذه الورقة إلى إثارة النقاش حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية وذلك في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. في القسم الثاني من هذه الورقة نستعرض أهم النتائج الدولية والقطرية المتعلقة بانتشار الفقر حسب المنهجية الكمية المهيمنة أو ما يمكن تسميته بالفقر المادي، بينما في القسم الثالث نستعرض أهم النتائج حول الفقر البشري في الدول العربية. في القسم الرابع نتناول قضايا سياسات الإقلال من الفقر. هذا وسيلاحظ القارئ أن مثل هذه السياسات تنقسم إلى نوعين رئيسيين: السياسات المعضدة للنمو الاقتصادي والسياسات الرامية إلى تحسين حالة توزيع الدخل. في القسم الخامس تستعرض الورقة التوجهات الدولية التي تمكن من دمج سياسات الإقلال من الفقر في سياسات التنمية بينما في القسم السادس تقدم بعض الملاحظات الختامية.

## ثانياً: - فقر الدخل أو الإنفاق في الدول العربية :

كما هو معروف عادة ما يتم النظر إلى انتشار الفقر، بمعنى "قلة الدخل"، باستخدام المنهجية الاقتصادية المهيمنة في قياس الفقر وذلك باستخدام الأسر كوحدة تحليلية. يعرف الفقر تحت هذه المنهجية بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لانقاً، أو كفاياً، بواسطة المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة.

على أساس هذا التعريف العريض تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر". هذا وعادة ما يحسب "خط الفقر" في الدول النامية على أساس "الإنفاق الاستهلاكي" كمؤشر لمستوى المعيشة ومن ثم مستوى الرفاه الاقتصادي. ودون الدخول في تفاصيل فنية يكفي ملاحظة أنه قد تبلورت منهجية تطبيقية

لحساب خط الفقر في الدول النامية تعتمد على مقابلة الاحتياجات الأساسية وأن معظم الدراسات الحديثة للفقر في الدول العربية قد اتبعت هذه المنهجية .

على أساس خط الفقر عادة ما يتم حساب عدد من مؤشرات قياس الفقر . ويعتبر مؤشر تعداد الرؤوس أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداماً ، وأسهلها فهماً ، والذي يُعرف على أنه نسبة عدد الفقراء من إجمالي السكان في المجتمع وعادة ما يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تفشي الفقر في المجتمع . كذلك تستخدم مؤشرات فجوة الفقر (لقياس عمق الفقر في المجتمع) والفجوة التربيعية للفقر (لقياس حدة الفقر)<sup>3</sup> . ويهتما في هذا الصدد ملاحظة أن هذه المؤشرات تختص بميزة التجميع المنفصل بمعنى أنه يمكن الحصول على أي من المؤشرات على مستوى القطر بتجميع المؤشرات الفرعية للفقر لمختلف الشرائح السكانية في القطر وذلك بعد تثقيفها بنسبة السكان<sup>4</sup> .

على الرغم من التحسن النسبي في حالة توفر المعلومات حول توزيع الإنفاق في الدول النامية عموماً والدول العربية خاصة والتي تمكن من تقدير مؤشرات الفقر ، إلا أن الحالة المعرفية في هذا المجال لا تزال تتصف بقدر كبير من عدم الوضوح . وتفاوت التقديرات لحالة تفشي الفقر في الدول العربية كإقليم ، وللاقطار العربية كل على حدة ، وذلك حسب تفاوت الافتراضات المستخدمة خصوصاً فيما يتعلق بتلك الافتراضات الخاصة بتقدير خط الفقر .

من جانب آخر توفر الدراسات الدولية التي تقدر الفقر في مختلف أقاليم العالم نتائج تمكن من مقارنة مجموعة الدول العربية مع مختلف أقاليم العالم وذلك من خلال توحيد المنهجية خصوصاً فيما يتعلق بخط الفقر . وتعاني مثل هذه الدراسات من تدني تقديرات الفقر وذلك لافتراضها ثبات خط الفقر عبر الزمن وعبر الأقطار .

آخر هذه الدراسات الدولية ، شن ورافاليون (2004) ، هدفت إلى بناء صورة حديثة حول تطور الفقر منذ بداية ثمانينات القرن الماضي في مختلف أقاليم العالم مستخدمة في ذلك أحدث المعلومات المتاحة حول توزيع الدخل والإنفاق من مختلف الدول . هذا وقد تم تقدير مؤشر عدد الرؤوس للدول العربية كإقليم اشتمل

<sup>3</sup> أسندت مؤشرات الفقر من الناحية النظرية إلى عدد من البداهيات التي لا بد من استيفائها . هذا وقد قام زينق (1997) باستعراض أدبيات قياس الفقر حيث تمكن من حصر سبعة عشر بدئية وستة عشر مؤشراً لقياس الفقر .

<sup>4</sup> دعنا نرمز لمؤشر الإنفاق للفرد بالحرف  $y$  ولخط الفقر للفرد بالحرف  $z$  ولعدد الفقراء بالحرف  $q$  ولعدد السكان بالحرف  $n$ : يمكن تعريف مؤشر عدد الرؤوس ،

ويرمز له بالحرف  $H$  ، على النحو التالي :  $H = \frac{q}{n}$  ؛ كما يمكن تعريف مؤشر فجوة الفقر ، ويرمز له بالحرف  $PG$  ، على النحو التالي :

$PG = H(1 - \frac{x}{z})$  حيث  $x$  هي متوسط إنفاق الفقراء .

على : الأردن (على أساس مسوحات للإنفاق للأعوام 1987 و 1992 و 1997) وتونس (1985 و 1990 و 1995 و 2000) والمغرب (1985 و 1990 و 1999) واليمن (1992 و 1998) والجزائر (1988 و 1995)<sup>5</sup> .

استند تقدير مؤشر عدد الرؤوس في إحدى مجموعات النتائج على خط للفقر يعتمد على متوسط إنفاق الفرد وذلك حتى يتسنى الحصول على تقديرات لمؤشر عدد الرؤوس يعكس المرحلة التنموية للقطر في السنة الابتدائية حيث حُسبت القيم على أساس المكافئ الشرائي للدولار لعام 1993 .

### جدول (1): تطور انتشار الفقر في الدول النامية والدول العربية 1981 - 2001

#### (مؤشر عدد الرؤوس %)

الأقاليم	خط الفقر (دولار للفرد في اليوم)	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2001
الدول العربية	1.78	37.36	33.40	21.80	19.29	17.58	17.16	18.26	16.91
أفريقيا جنوب الصحراء	1.33	45.93	50.48	51.27	47.61	47.56	48.71	49.66	50.18
شرق آسيا	1.92	63.15	44.45	33.92	35.31	30.17	21.48	20.86	19.69
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3.31	40.55	45.37	42.34	43.28	44.97	39.39	38.98	39.77
جنوب آسيا	1.08	58.17	50.65	47.72	41.45	40.33	36.87	32.09	31.41

المصدر: شن ورافالون (2004:16 ، جدول رقم 8)؛ فيما عدا عمود خط الفقر .

وتوضح النتائج أن إقليم الدول العربية قد كان أقل أقاليم الدول النامية انتشاراً للفقر وذلك لكل السنوات منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث كان هنالك حوالي 37% من السكان يعيشون تحت خط للفقر يبلغ 1.78 دولار للفرد في اليوم في عام 1981 وأن الاتجاه الزمني للفقر في الدول العربية قد كان نحو الانخفاض حيث قدر مؤشر تعداد الرؤوس لعام 2001 بحوالي 17% من السكان يعيشون تحت نفس خط الفقر .

<sup>5</sup> ما نسميه هنا بإقليم الدول العربية يطابق إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يستخدمه البنك الدولي واستخدمته دراسة شن ورافالون (2004) وذلك بإضافة إيران (بمسوحات للأعوام 1986,1990,1994,1998) . ولعام 2002 شكلت الدول العربية حوالي 71% من إجمالي سكان إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستخدم في الورقة مما يتيح لنا الاعتقاد بأن النتائج يمكن أن تكون ممثلة لإقليم الدول العربية .

وبعد ، على مستوى الأقطار تتوفر أحدث النتائج حول الفقر في عدد من الدول العربية في عدد من التقارير القطرية حول الفقر أصدرها البنك الدولي أو المعهد الدولي لسياسات الغذاء بحكم مشاركتهم ، ومن ثم اطلعهم على تفاصيل ، مسوحات الإنفاق والدخل التي تم تنفيذها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي . وفيما يلي نستعرض أحدث هذه النتائج لكل من الأردن ، وتونس ، ومصر ، والمغرب ، واليمن .

**1.2. الأردن :** يورد البنك الدولي (2004) حول "تقييم الفقر في الأردن" نتائج حول الفقر لعام 2002 اعتماداً على معلومات مسح الإنفاق والدخل لعام 2003/2002 . ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي :

أ- **خطوط الفقر :** تم تقدير خط الفقر على مستوى القطر ، وللقطاعات المعيشية في الحضر والريف ، على أساس منهجية الاحتياجات الأساسية . هذا وقد قدر خط الفقر للفرد في السنة على مستوى القطر بحوالي 392 دينار أردني (ما يعادل 42.9% من الإنفاق الاستهلاكي للفرد) ، وللحضر بحوالي 396 دينار أردني ، وللريف بحوالي 375 دينار أردني .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي :** بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.376 وحيث بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان حوالي 6.92 في المائة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنصيب الأغنى 20 في المائة من السكان بلغ حوالي 45.16 في المائة من إجمالي الإنفاق .

ت- **انتشار الفقر :** قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بحوالي 14.2% من إجمالي السكان ، وعلى مستوى قطاع الحضر بحوالي 12.9% من إجمالي سكان الحضر ، وعلى مستوى قطاع الريف بحوالي 18.7% من إجمالي سكان الريف .

ث- **عمق الفقر :** قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بحوالي 3.3% (مما يعني أن متوسط استهلاك الفقير على مستوى القطر قد بلغ حوالي 301 دينار أردني للفرد في السنة ، أي ما يعادل حوالي 33% من متوسط الاستهلاك) ؛ وعلى مستوى الحضر بحوالي 2.9% (بمتوسط إنفاق للفقير بلغ حوالي 307 دينار أردني للفرد في السنة)، وعلى مستوى الريف بحوالي 4.7% (بمتوسط إنفاق للفقير بلغ حوالي 281 دينار أردني للفرد في السنة) .

**2.2. تونس:** يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (2003) حول "تجديد المعلومات عن الفقر في تونس" نتائج حول الفقر وذلك استناداً على المسح الوطني لميزانية الأسرة والاستهلاك والدخل لعام 2000 . ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي :

أ- **خطوط الفقر:** تم تقدير خط الفقر باستخدام منهجية الاحتياجات الأساسية للقطاع الحضري الأساسي وللقطاع الحضري المتبقي وللقطاع الريفي . تراوح خط الفقر الأدنى (والذي يتحدد على أساسه الفقر المدقع) من 2.16 دولار للفرد في اليوم للقطاع الحضري الأساسي إلى 1.78 دولار للفرد في اليوم في القطاع الريفي ، وتراوح خط الفقر الأعلى (الذي يتحدد على أساسه الفقر والانكشاف الاقتصادي) من 3.06 دولار للفرد في اليوم إلى 2.29 دولار للفرد في اليوم لنفس القطاعين على التوالي .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي:** بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.409 وحيث بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان حوالي 6 في المائة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنصيب الأغنى 20 في المائة من السكان بلغ حوالي 47.3 في المائة من إجمالي الإنفاق .

ت- **انتشار الفقر:** قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بحوالي 9.9% من إجمالي السكان (وذلك على أساس خط الفقر الأعلى) وعلى مستوى القطاع الحضري الأساسي بحوالي 6.2% من إجمالي سكان القطاع ، وعلى مستوى قطاع بقية الحضر بحوالي 6.9% وعلى مستوى قطاع الريف بحوالي 16.1% من إجمالي سكان القطاع .

ث- **عمق الفقر:** قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بحوالي 2.27 في المائة وعلى مستوى القطاع الحضري الأساسي بحوالي 0.88 في المائة (مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير في هذا القطاع قد بلغ حوالي 2.63 دولار للفرد في اليوم) ، وعلى مستوى قطاع بقية الحضر بحوالي 1.51 في المائة (بمتوسط لإنفاق الفقير بلغ حوالي 2.05 دولار للفرد في اليوم)، وعلى مستوى قطاع الريف بحوالي 4.03 في المائة (بمتوسط لإنفاق الفقير بلغ حوالي 1.33 دولار للفرد في اليوم) .

**3.2. مصر:** تورد دراسة أعدها دات وجوليف وشارما (1998)، حول "تقاطع الفقر في مصر"، نتائج حول الفقر استناداً على المسح المتكامل للأسرة في مصر لعام 1997. ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:

أ- **خطوط الفقر:** تم تقدير خط الفقر، باستخدام منهجية الاحتياجات الأساسية، لخمس قطاعات هي قطاع المدن الرئيسية والحضر والريف في كل من مصر. هذا وقد استخدم خط الفقر في قطاع المدن الرئيسية، كخط ارتكازي استند عليه حساب خطوط الفقر الأخرى، وقد بلغ حوالي 129.2 جنيه مصري للفرد في الشهر (بما يعادل 0.517 من متوسط الإنفاق الشهري) وتراوحت خطوط الفقر الأخرى من حوالي 82.8 جنيه للفرد في الشهر لقطاع الريف في مصر العليا إلى حوالي 101 جنيه للفرد في الشهر في القطاع الحضري. استناداً على خطوط الفقر هذه تم تقرير نتائج لقطاعي الحضر والريف.

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي:** بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق على مستوى القطر 0.35 وعلى مستوى قطاع الحضر 0.37 وعلى مستوى قطاع الريف 0.32.

ت- **انتشار الفقر:** قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بجوالي 26.5% من إجمالي السكان وبلغ حوالي 23.1 في المائة من إجمالي سكان الحضر، وحوالي 29.1 في المائة من سكان الريف.

ث- **عمق الفقر:** قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بجوالي 6.7% وحوالي 5.7% في قطاع الحضر وحوالي 7.5% في قطاع الريف.

**4.2. المغرب:** يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (2001:9)، حول "تحديث النتائج حول الفقر"، نتائج حول الفقر اعتماداً على مسح قياس مستويات المعيشة لعام 1998/1999. ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:

أ- **خطوط الفقر:** تم تقدير خط الفقر على مستوى القطر، وللقطاعات المعيشية في الحضر والريف، على أساس منهجية الاحتياجات الأساسية. هذا وقد قدر خط الفقر للفرد في السنة على مستوى القطر بجوالي 3337 درهم مغربي، وعلى مستوى الحضر بجوالي 3922 درهم مغربي، وعلى مستوى الريف بجوالي 3037 درهم مغربي.

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي** : بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.395 وعلى مستوى قطاع الحضر 0.377 وعلى مستوى الريف 0.316 . هذا وقد بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان على مستوى القطر 6.5% من إجمالي الإنفاق (7% على مستوى الحضر و8.1% على مستوى الريف) مقارنة بنصيب لأغنى 20 في المائة من السكان بلغ 46.8% من إجمالي الإنفاق ( 54.5% على مستوى الحضر و39.7% على مستوى الريف) .

ت- **انتشار الفقر** : قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بجوالي 19% من السكان ، و بجوالي 12% من سكان الحضر ، وحوالي 27.2% من سكان الريف .

ث- **عمق الفقر** : قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بجوالي 4.4% (مما يعني أن المتوسط السنوي لإنفاق الفقير قد كان حوالي 2564 درهم مغربي) ، وعلى مستوى الحضر بجوالي 2.5% (بمتوسط سنوي لإنفاق الفقير بلغ حوالي 3105 درهم مغربي) ، وعلى مستوى الريف بجوالي 6.7% (بمتوسط سنوي لإنفاق الفقير بلغ حوالي 2289 درهم مغربي) .

**5.2. اليمين** : يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (7:2002-a) ، حول "تحديث النتائج حول الفقر" ، نتائج حول الفقر اعتماداً على مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 . ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي :

أ- **خطوط الفقر** : تم تقدير خط الفقر على مستوى القطاع ، وللقطاعات المعيشية في الحضر والريف ، على أساس منهجية الاحتياجات الأساسية . هذا وقد اعتمد التقرير خط الفقر الأدنى ، الذي تم تقديره لتقرير النتائج ، والذي بلغ بالريال اليمني للفرد في الشهر 3210 على مستوى القطر و3195 على مستوى قطاع الحضر و3215 على مستوى قطاع الريف .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي** : بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.344 وعلى مستوى قطاع الحضر 0.357 وعلى مستوى قطاع الريف 0.333 . هذا وقد بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان حوالي 7.34 في المائة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر ( 7.44% لكل من قطاعي الحضر والريف) مقارنة بنصيب لأغنى 20 في المائة من السكان بلغ 42 في المائة على مستوى القطر (43.6% و 40.99% للريف) .

ت- **انتشار الفقر** : قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر مجواي 41.8% من السكان وعلى مستوى قطاع الحضر مجواي 30.8% من إجمالي سكان الحضر ، وعلى مستوى قطاع الريف مجواي 45.0% من إجمالي سكان الريف .

ث- **عمق الفقر** : قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر مجواي 13.2% (مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير على مستوى القطر قد بلغ 2196 ريال يمني للفرد في الشهر) ؛ ومجواي 8.2% لقطاع الحضر (بمتوسط إنفاق شهري للفقير بلغ 2344 ريال يمني) ؛ ومجواي 14.7% لقطاع الريف (بمتوسط إنفاق شهري للفقير بلغ 2165 ريال يمني) .

وبعد ، على الرغم من الصعوبات المنهجية التي تحول دون مقارنة مؤشرات انتشار الفقر بين الدول عندما تكون هذه مستندة على خطوط فقر قطرية لمختلف السنوات ، إلا أنه ليس هنالك ما يمنع من ملاحظة أن انتشار الفقر في عينة الدول العربية أعلاه قد تراوح من أدنى معدل سجل لتونس وبلغ حوالي 10 في المائة من السكان إلى أعلى معدل سجل لليمن وبلغ حوالي 42 في المائة من السكان . هذا وباستخدام الأوزان السكانية لدول العينة لعام 2002 يمكن التوصل إلى أن متوسط معدل انتشار الفقر في الدول العربية يبلغ حوالي 25 في المائة من السكان<sup>6</sup> . هذا ويتوقع أن يرتفع هذا المتوسط متى ما تم إضافة أقطار مثل السودان وموريتانيا إلى عينة الدول العربية .

### ثالثاً: الفقر البشري في الدول العربية:

فيما يتعلق بالفقر البشري يهنا ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور مؤشراً مركباً لقياس الفقر البشري استناداً على مفهوم الاستطاعة (القدرة) حيث لاحظ أنه تحت مفهوم الاستطاعة "لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل ، ولكن أيضاً في عدم توفر فرصة حقيقية له - بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية - لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمة"<sup>7</sup> .

<sup>6</sup> حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2004 تبلغ الأوزان السكانية 3.9% للأردن ، 9.2% لتونس ، 52.3% لمصر ، 22.3% للمغرب ، و 14.3% لليمن .

<sup>7</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997:16) . ومفهوم الاستطاعة يعتبر من المساهمات الأصيلة لبروفيسور أمارتيا سن والتي وسعت من نظرية الرفاه الاقتصادي

(انظر سن (2004)) .

يتمحور المؤشر المركب للفقير البشري حول ثلاثة عناصر أساسية للحياة البشرية ويسعى لعكس حالة الحرمان في كل ، ومن ثم تجميعها في مؤشر مركب<sup>8</sup> . يُعنى العنصر الأول بالحرمان من البقاء وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة نسبياً ويتم قياسه بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين . ويُعنى العنصر الثاني بالحرمان من المعرفة ومدى الاستبعاد من عالم القراءة والتواصل الثقافي ويتم قياسه بالنسبة المئوية للبالغين من السكان الذين تنعدم في أوساطهم معرفة القراءة والكتابة (بمعنى نسبة الأمية التعليمية) .

هذا ويُعنى العنصر الثالث بالحرمان من مستوى معيشة لائق ولا سيما الحرمان من توفر الموارد الاقتصادية عموماً . ويتم قياس هذا الجانب من الحرمان بواسطة ثلاثة مؤشرات فرعية هي النسبة المئوية للأشخاص الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية والنسبة المئوية للأشخاص الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص معتدل أو شديد في الوزن<sup>9</sup> . هذا ويورد الجدول رقم (2) المعلومات المتوفرة لمكونات دليل الفقر البشري في الدول العربية .

---

<sup>8</sup> عند تطوير المؤشر المركب تم العناية بقضايا التجميع للمؤشرات الفرعية وكذلك الإحلال فيما بينها (أنظر الملاحظة الفنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -121) (117:1997) .

<sup>9</sup> إذا رمزنا للعناصر الثلاثة المكونة لمؤشر الفقر البشري في الدول النامية بالحروف P<sub>1</sub>, P<sub>2</sub>, P<sub>3</sub> فقد تم تعريف مؤشر الفقر البشري على النحو التالي :

$$HPI = \left[ P_1^3 + P_2^3 + P_3^3 \div 3 \right]^{1/3}$$

الجدول رقم (2) : مؤشرات الفقر البشري في الدول العربية 2002

الدول	الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (%)	معدل الأمية بين البالغين (% لمن هم 15 سنة أو أكثر)	سكان لا يحصلون على مياه مأمونة (%)	أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن (%)	دليل الفقر البشري
الأردن	6.6	9.1	4	5	7.2
الإمارات	3.4	22.7	-	14	-
البحرين	4.0	11.5	-	9	-
تونس	4.5	26.8	20	4	19.2
الجزائر	9.3	31.1	11	6	21.9
جزر القمر	18.1	43.8	4	25	31.4
جيبوتي	42.9	34.5	0	18	34.3
السعودية	5.2	22.1	5	14	15.8
السودان	27.6	40.1	25	17	31.6
سوريا	5.7	17.1	20	7	13.7
عُمان	5	25.6	61	24	31.5
قطر	5.1	15.8	-	6	-
الكويت	2.6	17.1	-	10	-
لبنان	4.3	13.5	0	3	9.5
ليبيا	4.5	18.3	28	5	15.3
مصر	8.6	44.4	3	11	30.9
المغرب	9.0	49.3	20	9	34.5
موريتانيا	30.5	58.8	63	32	48.3
اليمن	19.1	51.0	31.0	46	40.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004) .

وبعد، وحسب تحليل برنامج الأمم المتحدة يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تقل عن 10% على أنها تدل على انتشار متدني للفقر البشري (حيث سجلت أدنى قيمة للمؤشر بلغت 2.5% لبربادوس) بينما يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تساوي ، أو تفوق ، 30%، على أنها تدل على انتشار مرتفع للفقر البشري (حيث سُجلت أعلى قيمة للمؤشر بلغت 65.5% لبوركينا فاسو) . هذا ويلخص الجدول التالي حالة انتشار الفقر البشري في الدول العربية ، حيث الأرقام بين الأقواس هي المعلومات المقابلة لعينة الدول النامية التي حُسب لها المؤشر .

جدول (3) : انتشار الفقر البشري في الدول العربية

الدول العربية	المتوسط المتقل لقيمة المؤشر للدول العربية (%)	نسبة السكان (%) في الدول العربية	عدد الدول العربية	قيمة مؤشر الفقر البشري
الأردن ولبنان	8.4	3.9 (4.8)	2 (14)	أقل من 10 %
ليبيا ، السعودية ، تونس ، سوريا ، الجزائر	17.9	33.9 (49.6)	5 (32)	10 % إلى 30 %
عُمان ، مصر ، المغرب ، جزر القمر ، السودان ، اليمن ، موريتانيا ، جيبوتي .	33.5	62.2 (45.6)	8 (49)	أكثر من 30 %
—	27.2	100 (100)	15 (95)	إجمالي

المصدر: حساباتنا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004) .

ودون الدخول في تفاصيل ، يتضح من الجدول أن حوالي 62 في المائة من سكان الدول العربية يعانون من انتشار مرتفع للفقر البشري كما يعبر عنه مؤشر هذا النوع من الفقر بمعنى عدم توفر فرص حقيقية للفرد "لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمة" . وبالعكس النتائج الدولية لانتشار فقر الدخل يوضح الجدول أن نسبة سكان الدول العربية التي تعاني من انتشار مرتفع للفقر البشري تفوق مثلتها لعينة الدول النامية ، بما فيها الدول العربية ، والتي بلغت حوالي 46 في المائة من السكان . من جانب آخر توضح النتائج أن نسبة سكان الدول العربية التي تتمتع بانتشار متدني للفقر والبالغة حوالي 3.9% تقل عن مثلتها لعينة الدول النامية والبالغة حوالي 4.8% .

#### رابعاً: - السياسات الاقتصادية والاجتماعية للإقلال من الفقر

توضح الأدبيات المتخصصة أن معظم مؤشرات الفقر المستخدمة، بما فيها مؤشر عدد الرؤوس، يمكن التعبير عنها من ناحية فنية على أنها تعتمد على كل من المتغيرات التالية:

- متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد في المجتمع بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في إنفاق الفرد إلى انخفاض الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.
- خط الفقر للفرد في المجتمع بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في خط الفقر إلى زيادة في الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.

- درجة عدم عدالة توزيع الإنفاق في المجتمع، كما يقيسها معامل جيني على سبيل المثال، بحيث يتوقع أن يؤدي الارتفاع في درجة عدم عدالة التوزيع إلى زيادة في الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.

هذا ودون الدخول في تفاصيل فنية يمكن إثبات أن تغير الفقر مع الزمن يشتمل على مكونين هما<sup>10</sup>:

أ- مكون النمو الإقتصادي: وهو مكون يعتمد على التغير في متوسط الإنفاق للفرد وعلى حساسية مؤشر تعداد الرؤوس بالنسبة للتغيرات في متوسط الإنفاق كما تعكسها مرونة هذا المؤشر، وعلى مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق.

ب- مكون التوزيع: وهو مكون يعتمد على التغير في حالة توزيع الدخل في المجتمع وعلى حساسية مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة للتغيرات في معامل جيني.

على أساس هذا الفهم للمحددات الرئيسية للإقلال من الفقر يمكن القول أن السياسات التي من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تشتمل بطريقة عريضة على تلك السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي وتلك السياسات التي تعمل على زيادة درجة المساواة في توزيع الدخل والثروة<sup>11</sup>.

#### 1.4 مجال السياسات الداعمة للنمو الإقتصادي:

يتضح من مكونات تغير الفقر مع الزمن أن كل أنواع السياسات التي تهدف إلى زيادة معدل نمو متوسط الإنفاق للفرد في المجتمع، مع بقاء حالة توزيع الإنفاق على ما هي عليه، ستؤدي إلى الإقلال من الفقر. وكما هو معروف فإن معظم السياسات التي كانت تتبعها الدول النامية بهدف إحداث التنمية قد كانت تتمحور حول تحقيق معدلات موجبة، ومرتفعة نسبياً، لنمو دخل الفرد ومن ثم نمو متوسط الإنفاق للفرد. وعلى مستوى صياغة السياسات الإقتصادية التجميعية فقد أوضحت الدراسات التطبيقية الحديثة التي تستند على تقدير نماذج الإنحدار لتفسير معدل النمو طويل المدى أن هنالك عدداً من السياسات الإقتصادية التجميعية من شأنها تحقيق هدف النمو، إلا أن نتائج هذه الدراسات لا تتصف باستقرار معاملات التقدير من الناحية الإحصائية.

<sup>10</sup> دون الدخول في تفاصيل فنية يمكن أيضاً إثبات أن هذه المكونات تنطبق على الفقر المادي والفقر البشري وذلك للعلاقات السببية التي تربط متغيرات كل منهما بالآخر.

<sup>11</sup> يمكن كتابة مؤشر الفقر على شكل دالة عامة على النحو التالي  $P = P(\frac{y}{z}, G)$  حيث  $y$  هي متوسط الإنفاق للفرد و  $z$  هي خط الفقر للفرد و  $G$  هي معامل جيني لتوزيع الإنفاق. بمفاضلة هذه الدالة مع الزمن نتحصل على مكونات تغير الفقر مع الزمن: مكون النمو الإقتصادي ومكون التوزيع.

من جانب آخر ، أوضحت نتائج حديثة أن أهم محاور السياسات التجميعية ، التي كانت تبشر بها المؤسسات الدولية المانحة للعون على أنها معضدة للنمو تعتمد على القيم القسوى لمؤشرات السياسات بمعنى إمعان السوء في حالة هذه السياسات . وتعتبر دراسة إيسرتي (2003) من أهم هذه الدراسات<sup>12</sup> في هذا المجال . في هذه الدراسة اشتملت متغيرات السياسات التي تم استخدامها على معدل التضخم ، والفائض في الموازنة العامة ، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي ، وعلاوة سعر صرف السوق الأسود ، والعمق النقدي ، والانفتاح الاقتصادي . وكما درجت العادة تم تقدير معادلة النمو للفترة 1960-1999 مقسمة إلى فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات بحيث استخدمت متوسطات المتغيرات المعنية لكل فترة فرعية . هذا ويوضح الجدول رقم (4) نتائج تقدير دالة النمو حيث المتغير التابع هو معدل نمو دخل الفرد وحيث الأرقام بين الأقواس هي القيمة المطلقة لإحصائية - ت . وباستخدام معاملات التقدير والانحراف المعياري لكل مؤشر للسياسات يرصد الجدول مساهمة التحسن في كل من متغيرات السياسات بمقدار الانحراف المعياري لكل في زيادة معدل النمو الاقتصادي .

جدول رقم (4): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية

المتغيرات المفسرة	معامل التقدير (قيمة ت الإحصائية)	مساهمة التحسن بانحراف معياري في المؤشر
لوغاريتم (+1 معدل التضخم)	-0.018** (2.6)	-0.006
الفائض في الموازنة العامة/للناجح	0.092** (2.8)	0.005
عرض النقود للناجح	0.010 (1.4)	0.003
لوغاريتم مؤشر المغالاة في سعر الصرف	-0.014** (3.0)	-0.005
لوغاريتم (+1 علاوة سعر صرف السوق الأسود)	-0.012** (2.3)	-0.007
الواردات + الصادرات / للناجح	0.010*** (1.9)	0.005
ثابت التقدير	0.016*** (3.6)	-
عدد المشاهدات	422	-
معامل التحديد	0.18	-
إجمالي المساهمة في زيادة معدل النمو	-	0.031

المصدر : إيسرتي (2003: جدول رقم 4) ؛ \* \* مغزوية إحصائياً على مستوى 5% ؛ \* \* \* مغزوية إحصائياً على مستوى 10% .

<sup>12</sup> انظر ، على سبيل المثال ، أسموقلو وأصحابه (2003) حيث تم استخدام ثلاث مؤشرات للسياسات الاقتصادية التجميعية اشتملت على الاستهلاك الحكومية كسببة من الناتج المحلي الإجمالي (لبيعكس حجم الحكومة) ، ومعدل التضخم ومؤشر المغالاة في سعر الصرف ؛ وإيسرتي ولفانين (2003) ، حيث تم استخدام ثلاث مؤشرات للسياسات التجميعية اشتملت على مؤشر للانفتاح الاقتصادي ومؤشر للمغالاة في سعر الصرف ومعدل التضخم .

يتضح من الجدول أن أربعة من متغيرات السياسات تحظى بمعنوية إحصائية على مستوى 5% في تأثيرها على معدل نمو دخل الفرد: معدل التضخم ، والمغالاة في سعر الصرف ، وعلاوة سعر الصرف في السوق الأسود ، حيث لارتفاع كل منها تأثير سالب على معدل النمو ؛ والفائض في الموازنة العامة الذي تؤثر الزيادة فيه تأثيراً موجباً على معدل النمو. هذا وكان مؤشر الانفتاح الاقتصادي معنوياً على مستوى 10% وبأثير موجب، إلا أن مؤشر العمق النقدي لم يحظ بمعنوية إحصائية .

توافق هذه النتائج مع تلك التي قررتها الأدبيات في السابق والتي استخدمت للتبشير بما سيحمله اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي من منافع في مجال الأداء التنموي. وباستخدام معاملات التقدير يوضح الجدول طريقة حساب مثل هذه المنافع بافتراض أنه قد تم اتباع حزمة من السياسات أفضت إلى أن يتحسن كل مؤشر للسياسات بمقدار انحراف معياري . تحت مثل هذا الافتراض يوضح الجدول أن من شأن حزمة السياسات هذه أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو مجوالي 3.1 نقطة مئوية .

وبالطبع فإن زيادة معدل النمو مجوالي 3.1 نقطة مئوية تمثل إغراءً كبيراً لصانعي السياسات لاتباع الحزمة التي استندت عليها الحسابات والتي تتمثل في :

- خفض لوغارِيثم معدل التضخم مجوالي 0.32 .
- ازدياد الفائض في الموازنة كسبة من الناتج المحلي الإجمالي مجوالي 5 نقاط مئوية .
- زيادة نسبة عرض النقود للناتج المحلي الإجمالي مجوالي 25 نقطة مئوية .
- خفض لوغارِيثم المغالاة في سعر الصرف مجوالي 0.39 .
- خفض لوغارِيثم علاوة سعر الصرف في السوق الأسود مجوالي 0.55 .
- زيادة نسبة التجارة في الناتج مجوالي 45 نقطة مئوية .

وتعني هذه الحزمة أن التغيرات المطلوبة في مؤشرات السياسات ، بمقدار الانحراف المعياري لكل ، للحصول على زيادة في معدل النمو مجوالي 3.1 نقطة مئوية هي تغيرات كبيرة للغاية . ويكمن السبب في ارتفاع الانحراف المعياري لمؤشرات السياسات لوجود حالات قطرية ممعنة في سوء مؤشرات السياسات بمعنى أن قيم المؤشرات تنزع نحو القيم القصوى . هذا ويوضح تحليل توزيع مؤشرات السياسات في العينة اتسام التوزيع

بالالتواء نحو القيم الدنيا في حالات التضخم، والتجارة الخارجية والعمق النقدي ونحو القيم العليا في حالة الموازنة العامة . هذا وقد اتسم توزيع مؤشر المغالاة بالاستواء كما في حالة التوزيع الطبيعي .

على أساس هذه الملاحظة حول توزيع مؤشرات السياسات قام إيستري (2003) باستبعاد المشاهدات التي تمثل قيماً قصوى حيث تم تحديد القيم المقبولة ، استناداً على قراءة الأدبيات واستقراءً للمعلومات المتاحة ، على النحو التالي :

- معدلات للتضخم ولعلاوة سعر صرف السوق الأسود تساوي أو تقل عن 35 في المائة .
- مغالاة في سعر الصرف تساوي أو تقل عن 68 في المائة .
- فائض في الموازنة العامة يتراوح بين 12% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي .
- عرض للنقد يساوي أو يقل عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي .
- نسبة للصادرات زائداً الواردات تساوي أو تقل عن 120% من الناتج المحلي الإجمالي .

باستبعاد المشاهدات التي تعتبر غير مقبولة تم إعادة تقدير معادلة النمو وقد كانت النتائج كما يوضح

الجدول رقم (5) .

**جدول رقم (5): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية: مقارنة العينة الصافية**

إحصائية ت	معامل التقدير (العينة الصافية)	إحصائية ت	معامل التقدير (إجمالي العينة)	المتغيرات المفسرة
1.2-	0.064-	2.6	0.018-	لوغاريثم (+1 معدل التضخم)
0.2	0.018	2.8	0.092	الفائض في الموازنة العامة/لناتج
0.3-	0.004-	1.4	0.010	عرض النقود للناتج
0.1	0.001	3.0	0.014-	لوغاريثم مؤشر المغالاة في سعر الصرف
1.1	0.010	2.3	0.012-	لوغاريثم (+1 علاوة سعر صرف السوق الأسود)
1.0	0.038-	1.9	0.010	(الواردات + الصادرات) / للناتج
2.5	0.027	3.6	0.016	ثابت التقدير
-	193	-	422	عدد المشاهدات
-	0.03	-	0.18	معامل التحديد

المصدر : إيستري (2003: جدول رقم 6)

وكما يتضح من الجدول تفقد كل مؤشرات السياسات مغزويتها الإحصائية كما يتدنى معامل التحديد بطريقة ملحوظة . وتعني هذه النتائج أن الشواهد التطبيقية التي تؤيد وجود علاقة سببية بين السياسات الاقتصادية ومعدل نمو دخل الفرد تعتمد على وجود مشاهدات حول القيم القصوى لمؤشرات السياسات مما يعني بدوره أن الأقطار التي لا تعاني من تشوهات قصوى في مؤشرات السياسات لا ينبغي لها أن تتوقع تحسناً في أدائها الاقتصادي نتيجة لتحسن إدارتها الاقتصادية .

لتوفير شواهد مباشرة لحالة الدول العربية تم تقدير دالة النمو للدول العربية للفترة 1960-2000 حيث قسمت الفترة لفترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات وحيث استخدمت متوسطات المتغيرات لكل فترة فرعية ، وحيث ضمت عينة الدول العربية كل من الأردن وتونس والجزائر ومصر والسودان وسوريا والمغرب وموريتانيا ، وهي عينة الدول التي تعتبر مؤهلة لتأثير السياسات على معدلات أدائها الاقتصادي وتضم كل الدول العربية التي طبقت برامج للإصلاح الاقتصادي فيما عدا اليمن التي لا تتوفر لها معلومات . هذا وقد حسبت معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد من قاعد معلومات الشبكة الدولية للتنمية على أساس المكافئ الشرائي للدولار عام 1985 بينما حسبت متوسطات المتغيرات المفسرة من قاعدة معلومات البنك الدولي . ويورد الجدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات .

#### جدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات السياسات التجميعية والنمو في الدول العربية

الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	المتوسط	متغير السياسات
16.91	0.52	104.63	8.15	12.65	معدل التضخم (% في السنة)
23.65	5.64	116.51	41.77	46.04	عرض النقود للنتائج (%)
30.55	15.75	135.71	57.03	65.22	مؤشر الانفتاح التجاري (%)
4.48	17.21-	3.85	4.70-	5.10-	الفائض في الموازنة العامة للنتائج (%)
68.36	6.67-	365.25	16.54	40.28	هامش سعر صرف السوق الأسود (%)
54.93	24.41	255.52	119.59	120.66	مؤشر المغالاة في سعر الصرف (%)
2.72	3.92-	10.44	1.84	2.27	معدل النمو (% في السنة)

المصدر: حساباتنا من قواعد المعلومات .

في تقدير دالة النمو للدول العربية ، وبالإضافة إلى مؤشرات السياسات التقليدية الواردة في الجدول رقم (6) فيما عدا مؤشر المغالاة في سعر الصرف ، أدخلنا متوسط معدل الاستثمار (بمعنى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو في السنة الأولى لكل فترة خمسية كمتغيرات مفسرة<sup>13</sup>. هذا ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام الصيغة الخطية للنموذج .

### جدول رقم (7): السياسات التجميعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية

(المتغير المعتمد (التابع) متوسط معدل نمو دخل الفرد لفترات خمسية)

إحصائية ت	معامل التقدير	المتغيرات المفسرة
2.87*	0.2433	معدل الاستثمار
1.75***	0.3273	معدل النمو في بداية الفترة الفرعية
1.30	0.0783	معدل التضخم
3.59-*	0.0702-	عرض النقود للناتج
2.02-***	0.0380-	مؤشر الانفتاح التجاري
1.41	0.1370	الفائض في الموازنة العامة للناتج
1.99-***	0.0128-	هامش السوق الأسود
0.62	1.4581	ثابت التقدير
-	32	عدد المشاهدات
-	0.57	معامل التحديد

ملاحظات: (1) \* معنوي عند 1% ؛ \*\* معنوي عند 5% ؛ \*\*\* معنوي عند 10% .

المصدر: علي عبد القادر علي (2004:28 جدول رقم 7) .

يلاحظ على نتائج العينة العربية أنها قد جاءت مغايرة لنتائج العينة الإجمالية لاإستري وذلك فيما عدا تلك النتيجة المتعلقة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق الأسود على معدل النمو طويل المدى والذي كان معنوياً في الحالين<sup>14</sup>. هذا وقد وجد أن كل من معدل التضخم والفائض في الموازنة العامة لا يؤثر في معدل النمو بطريقة معنوية في الدول العربية خلافاً لتأثيرهما المعنوي في عينة إستري . من جانب آخر ، وجد أن كل

<sup>13</sup> لم نستخدم مؤشر المغالاة في سعر الصرف نسبة لعدم توفر المعلومات لعدد من الدول العربية .

<sup>14</sup> راجع مقدسي وفتح الإمام (2003) لنتائج مغايرة لعينة الدول العربية مقارنة بالعينة الدولية وذلك في تقدير معادلة للنمو لا تشمل بالضرورة على مؤشرات للسياسات التجميعية. انظر أيضاً نتائج الإمام (2004) .

من مؤشر العمق النقدي ومؤشر الانفتاح التجاري يؤثر بطريقة سلبية ومعنوية إحصائياً على معدل النمو في الدول العربية فيما توضح عينة إسترلي أن العمق النقدي يؤثر على معدل النمو بطريقة موجبة إلا أنها غير معنوية إحصائياً وأن مؤشر الانفتاح الاقتصادي يؤثر بطريقة موجبة ومعنوية إحصائياً .

وبعد ، ودون الدخول في جدل لا طائل من وراءه يمكننا التأكيد على أن هنالك من النتائج التطبيقية ما يؤيد سياسات داعمة لعملية النمو الاقتصادي تركز على زيادة معدلات الاستثمار عموماً وعلى الحفاظ على درجة مقبولة من الاستقرار الاقتصادي بمعنى الحفاظ على معدلات للتضخم تسق مع المرحلة التنموية للقطر ودون أن تتعدى هذه المعدلات القيم القصوى التي تمت مشاهدتها خلال التاريخ الاقتصادي للدول النامية منذ بداية ستينات القرن الماضي .

#### 2.4 سياسات توزيع الدخل:

يتضح من مكونات تغير الفقر مع الزمن أن كل أنواع السياسات التي تهدف إلى تحسين حالة توزيع الدخل، مع بقاء معدل النمو على ما هو عليه، ستؤدي إلى الإقلال من الفقر . وتفترض هذه الملاحظة أن حالة توزيع الدخل تتفاقم مع الزمن بمعنى أن مؤشر توزيع الدخل ينمو مع الزمن . إلا أنه في حالة الدول النامية ذات الدخل المنخفضة هنالك علاقة غير خطية بين المرحلة التنموية، كما يعكسها متوسط دخل الفرد، وحالة توزيع الدخل . وتتلخص هذه العلاقة في المقترح القائل بأنه يتوقع أن يتجه توزيع الدخل نحو تفاقم حالة عدم عدالة التوزيع في المراحل الابتدائية للتنمية قبل أن يبدأ في التحسن . ويعرف هذا المقترح بأطروحة كوزنتز . تركز أطروحة كوزنتز على نموذج للإقتصاديات الثنائية حيث يتكون الإقتصاد من قطاعين: قطاع تقليدي يتصف بإنتاجية متدنية للعمال وتوزيع دخل أكثر عدالة وقطاع حديث يتصف بإنتاجية مرتفعة للعمال وتوزيع دخل أقل عدالة . وتمثل عملية التنمية في الانتقال من القطاع التقليدي للقطاع الحديث . هذا وقد إستندت أطروحة كوزنتز على مشاهدات على مدى زمني طويل لانتقال الأقطار الأوروبية في سلم التنمية .

وما يعيننا في هذا الصدد ملاحظة أن أهم محددات حالة توزيع الدخل تتمثل في العوامل الهيكلية لمختلف الإقتصاديات ومن ثم فإن أهم محاور السياسات التوزيعية يتوقع أن تتعلق بهذه العوامل الهيكلية . هذا ويلاحظ أنه خلال الفترة منذ بداية الثمانينات، وفي إطار سيادة النظرية النيوكلاسيكية في صياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية، تم تجاهل سياسات التوزيع إلى أن أعيد إليها الاعتبار في ظل الأهداف الدولية للتنمية . على هذا الأساس لعله ليس باستغرب أن تفتقر الأدبيات لنتائج تطبيقية في هذا المجال، إلا أن غياب المعلومات حول توزيع الدخل في عدد كبير من الدول قد لعب دوراً مهماً في ندرة النتائج التطبيقية .

مهما يكن من أمر، توضح بعض الدراسات الحديثة أنه بعد الأخذ بعين الاعتبار المرحلة التنموية للقطر، تمثل أهم أنواع السياسات التوزيعية فيما يلي (إستناداً على عينة تضم 80 قطراً توفرت لها المعلومات كمتوسطات لفترة الثمانينات)<sup>15</sup>:

أ- سياسات التشغيل في قطاع الدولة: حيث عبر عن التشغيل في قطاع الدولة بنسبة كل العاملين في قطاع الدولة في إجمالي العاملين في القطر. وتوضح النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بجوالي عشرة نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بجوالي 2.1 نقطة مئوية.

ب- سياسات التحويلات النقدية والعينية: حيث تشتمل التحويلات النقدية والعينية على التزامات المعاشات وعلاوات العائلة والأطفال، وتعويضات الإجازات المرضية، وتعويضات البطالة، والتعليم، والعناية الصحية. هذا وقد عبر عن التحويلات النقدية والعينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح النتائج أن زيادة التحويلات بعشر نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بجوالي 3.4 نقطة مئوية.

ت- سياسات تثبيت الأسعار: يمكن تصنيف الأقطار حسب معدلات التضخم التي تسود فيها إلى أقطار ذات تضخم جامح (بمعدل تضخم سنوي يفوق 300 في المائة يؤخذ كمتوسط الخمس سنوات سابقة على سنة مشاهدة معامل جيني)، وأقطار ذات تضخم مرتفع (بمعدل تضخم سنوي ما بين 40-300 في المائة)، وأقطار ذات تضخم منخفض (بمعدل تضخم سنوي ما بين 5-40 نقطة مئوية)، وأقطار ذات تضخم منخفض للغاية (بمعدل تضخم سنوي أقل من 5 في المائة). هذا وتوضح النتائج أن الأقطار التي تعاني من التضخم الجامح عادة ما يكون توزيع الدخل فيها أكثر عدم عدالة بجوالي 8 نقاط مئوية مقارنة بمتوسط درجة عدم عدالة تساوي 50 في المائة (معامل جيني) لعينة الأقطار. من جانب آخر، ففي الأقطار ذات التضخم المرتفع أو التضخم المنخفض تقل درجة عدم عدالة التوزيع بجوالي 7 و 8 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بمتوسط درجة عدم العدالة في العينة. وتؤكد هذه النتائج ما كان معروفاً عن تأثير التضخم على حالة توزيع الدخل وتعني أن سياسة تثبيت الأسعار لها مردود إيجابي في تحسين حالة توزيع الدخل.

<sup>15</sup> للتفاصيل انظر بولير (2001) وميلانوفيك (1994).

بالإضافة إلى هذه السياسات التوزيعية المحورية تشتمل السياسات المعضدة للتوزيع العادل للدخل والثروة على ما يلي :

ث- سياسات الإستثمار في رأس المال البشري: حيث عرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 25 سنة وأكثر . وتوضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بسنة دراسية واحدة من شأنها أن تؤدي إلى إنخفاض في معامل جيني مجوالي 1.4 نقطة مئوية .

ج- شبكات الأمان الإجتماعية: بعد جدل دام طويلاً حول دور الدولة في حماية الفقراء عندما يتعرض الإقتصاد لصدمة خارجية تتطلب تنفيذ وصفات للسياسات الإنكماشية في المدى القصير تبلور إعتراف بأنه "ليس من الواضح أن البرامج الإجتماعية الإضافية المخصصة لحالات معينة التي تطبق بعد حدوث صدمة هي أفضل وسيلة لحماية الفقراء" . النهج الأفضل هو تصميم سياسات تعمل بصورة آلية عند الحاجة" (رافاليون (2002:23)). وتشتمل أهم هذه السياسات على "خطة ضمان التوظيف" التي تم تطبيقها بنجاح في ولاية ماهاراشترا وهذه سياسة يقصد بها ضمان دعم للدخل في مناطق الفقراء (كالمناطق الريفية) بتوفير عمل يدوي غير ماهر منخفض لأي شخص يرغب في مثل هذا العمل . وتوفر صفة الآلية في مثل هذه السياسة لأنه خلال المواسم الطيبة سوف لن تكون هنالك حاجة لدعم الدخل بينما في المواسم السيئة سيكون هنالك مثل هذه الحاجة . هذا ويمكن تمويل مثل هذه الخطط من المصادر المحلية بفرض ضرائب على السكان الأحسن حالاً .

ح- برامج الإقراض بالغ الصغر: توضح تجربة البنك الريفي (بنك جرامين) التي طبقت في بنجلاديش أن من شأن الإقراض بالغ الصغر للقطاعات السكانية التي تعاني من الفقر المدقع أن يغلب على التشوهات التي عادة ما تميز سوق الإئتمان المحلي وتسبب في أن تظل القطاعات الهشة في المجتمع حبيسة شرك الدخل المنخفضة وحلقة الفقر المفرغة . هذا ويتوقع أن تؤثر هذه البرامج في عمق الفقر في المدى الزمني المتوسط وفي إنتشار الفقر في المدى الزمني الطويل<sup>16</sup> .

<sup>16</sup> لتوثيق تجربة بنجلاديش في هذا المجال أنظر يونس (2001) .

خ- برامج الإصلاح الزراعي: توضح تجربة نمو أقطار شرق آسيا والتي كانت أهم صفاتها أن تم توزيع فوائد النمو الإقتصادي بطريقة عادلة فيما بين الشرائح السكانية، أن برامج الإصلاح الزراعي التي تم تطبيقها عشية الإستقلال، وفي بعض الأحيان خلال الفترة الاستعمارية، قد كان لها وقع إيجابي فيما تحقق من إنجازات تنموية لاحقة. وعلى الرغم مما تعرضت له مثل هذه البرامج من نقد إلا أنه في إطار طويل المدى لأحداث التنمية فإنها لا تزال تحتوي على مضمون توزيعي يعتد به.

وبعد، يلاحظ أن معظم الدول النامية، بما فيها الدول العربية، كانت تضمن معظم هذه السياسات الهادفة للإقلال من الفقر في سياساتها التنموية وذلك قبل عام 1980، وهو عام فرض تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي في معظم هذه الدول<sup>17</sup>.

### خامساً:- توجهات نحو دمج سياسات الإقلال من الفقر في سياسات التنمية

أوضحت الشواهد التجريبية التي استعرضتها هذه الورقة أن هنالك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية فيما يتعلق بانتشار الفقر، كيفما قمنا بقياسه، وأن حوالي 62 في المائة من السكان في الدول العربية يعانون من ارتفاع انتشار الفقر البشري. وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، والتي شكلت منعطفاً جديداً في صياغة السياسات التنموية بعد تجارب دامت عقدين من الزمان فرضت وطُبقت خلالهما سياسات الإصلاح الهيكلي في عدد كبير من الدول النامية دون نجاحات تذكر في مجال النمو الاقتصادي والإقلال من الفقر، تبلور توجه جديد في أوساط المجتمع الدولي التنموي يسمح، بل ويطلب، بدمج سياسات الإقلال من الفقر في السياسات التنموية في ظل استراتيجيات وطنية لتخفيض أعداد الفقراء. ويمكن جوهر هذا التوجه الجديد في إيجاد ارتباط مباشر بين المساعدات الميسرة التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة للعون وبين تحقيق نتائج تنموية على أرض الواقع خصوصاً فيما يتعلق بالإقلال من الفقر.

ودون الدخول في تفاصيل تمثل الملامح الرئيسية لهذا التوجه الجديد فيما يلي:

- أن يقوم كل قطر بصياغة استراتيجية تنموية للإقلال من الفقر في إطار زمني طويل المدى.

<sup>17</sup> ليطسن قلب القاري على أن ملاحظة "فرض" البرامج على الدول النامية ليست من باب الغوغائية، أو الشعبية، يمكن مراجعة سيجليتز (2002) و

- أن تكون الإستراتيجيات شاملة بشكل كافٍ - تضم البرامج ذات الأولوية المناهضة للفقر والإصلاحات النظامية والهيكلية، والسياسات الاقتصادية الكلية في إطار مترابط متكامل - توفير الأساس لبرامج المساعدات.
- أن تكون صياغة السياسات أكثر وضوحاً وشفافية، وقبل كل شيء أن يكون زمامها في يد الدولة نفسها، في حين تلعب المؤسسات المالية الدولية والمانحون الآخرون دوراً نشيطاً ولكنه مساعد .
- أن تكون كل إستراتيجية معدة بحيث تفهم طبيعة وأسباب الفقر في كل دولة على حدة، والصلات بين الإجراءات العامة وأبعاد الفقر المتعددة. ونظراً لأن الفقراء أنفسهم غالباً ما يكونون خير من يحدد أولويات العمل، فإنه يتوجب استشارة المجتمعات الفقيرة.
- أن تكون هنالك مشاورات عامة مع كل قطاعات المجتمع حول الإستراتيجية التنموية وذلك لإتاحة رؤية إضافية لتعميم السياسات وتحسين الرصد والمتابعة والمساءلة وذلك لبناء أساس أقوى وأوسع للملكية البلد للإستراتيجية.
- أن تكون هنالك مراقبة ومساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة وذلك بهدف القضاء على مظاهر التبذير والفساد .
- أن توضح الإستراتيجيات السياسات الاقتصادية والقطاعية والإجتماعية وكذلك التغيرات في الهياكل التنظيمية التي من شأنها إحداث نمو إقتصادي يعتد به بهدف الإقلال من الفقر وإستفادة الفقراء من النمو المتحقق .
- أن يتم تطوير مؤشرات يمكن إستخدامها لمتابعة التقدم الإقتصادي والإجتماعي ومساءلة الحكومات حول تنفيذ السياسات والنتائج التي تم إحرازها .
- أن يتخلص شركاء التنمية عن دور قيادة سلطات الدول النامية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ، وأن يصبح شركاء التنمية أكثر إستعداداً لتقديم النصح والمشورة والمساعدة الفنية بهدف تعزيز الحوار مع سلطات البلد .
- أن يتبنى شركاء التنمية منهج دعم الإستراتيجية بكاملها، أو أجزاء منها، عوضاً عن دعم مشروعات مشتتة ومتباعدة .

- أن يتم الإلتزام بدعم الإستراتيجية قبل عدة سنوات لتمكين الحكومات من تقدير تدفق الموارد بقدر معقول من الإطمئنان .

وبعد ، يتعلق تطوير استراتيجيات وطنية للإقلال من الفقر بتلك الدول النامية التي تسعى للحصول على مساعدات تنموية ميسرة من الدول والمؤسسات المانحة للعون . من جانب آخر ، وفيما يتعلق بالدول النامية متوسطة الدخل تبلور توجه جديد أيضاً يقترح بأن تطور هذه الدول إطاراً شاملاً للتنمية على مدى زمني طويل نسبياً (20 عاماً على سبيل المثال) بحيث يغطي المكونات التالية<sup>18</sup> :

أ- الجوانب الهيكلية: وتشتمل مكوناتها الفرعية على: الحكومة المقتردة والنظيفة؛ والجهاز القانوني والقضائي الفعال؛ والنظام المالي جيد التنظيم والخاضع للإشراف؛ وشبكة الأمان الإجتماعي والبرامج الإجتماعية .

ب- الجانب البشري: وتشتمل مكوناته الفرعية على: التعليم ومؤسسات إكتساب المعرفة؛ وقضايا الصحة والسكان .

ت- الجوانب المادية: وتشتمل مكوناتها الفرعية على: إمدادات المياه والصرف الصحي؛ والطاقة، والطرق والنقل والإتصالات السلكية واللاسلكية؛ والتنمية القابلة للإستمرار والقضايا البيئية والثقافية والحضارية .

بالإضافة إلى هذه الجوانب حدد المقترح ثلاث مجموعات من قضايا الإستراتيجيات أدرجت تحت عنوان الإستراتيجيات المحددة كما يرد في النقطة د .

د- الإستراتيجيات المحددة: وتشتمل مكوناتها الفرعية على: الإستراتيجية الخاصة بالمناطق الريفية؛ والإستراتيجية الخاصة بالمدن؛ والإستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص .

وبعد ، يبلغ عدد المكونات الفرعية التي تم تحديدها في الإطار الإنمائي للقطر 13 مكوناً أضيف إليها مكون "الإعتبرات الوطنية الخاصة" وذلك بغرض إكمال قائمة المتطلبات الأساسية لتأخذ في الإعتبر الأوضاع الإبتدائية للقطر المعنى .

<sup>18</sup> ورد هذا المقترح في مذكرة بتاريخ 1999/1/21 حملت عنوان "مقترح إطار شامل للتنمية" من تأليف السيد جيمس ولفنسون الرئيس السابق للبنك الدولي .

هذا وعادة ما يرمز للإطار الشامل للتنمية بالحروف الإنجليزية CDF وهي اختصار لكلمات شامل ، وتنمية ، وإطار على التوالي .

بافتراض أن هذه القائمة لمكونات الإطار الإنمائي للقطر تلقى قبولاً عاماً، إنتقل المقترح لإستكشاف الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها شركاء التنمية. ولوحظ في هذا الصدد "أنه ليس هناك سوى قدر ضئيل جداً من تنسيق الجهود، وقدر كبير جداً من الريبة بين المشاركين، وفي العديد من الحالات إنعدام أي إطار للتنسيق بين مجموعة متفق عليها من الأهداف والبرامج الفعالة والقابلة للتعليل، وللجمع بينهما تحت إشراف وتوجيه الحكومة المعنية. وليس هنالك سوى قدر ضئيل جداً من الشفافية والوضوح، وقدر أكثر ضآلة من التشاور والمحاسبة على الأداء". على أساس هذه الملاحظة اقترحت الأدوار التالية لكل طرف من المشاركين في العملية التنموية<sup>19</sup>:

أ- **الحكومة:** على المستوى الأول يجب أن يتولى الهيكل الحكومي في البلد المعني مسؤولية علمية وضع وتنفيذ إستراتيجية التنمية الخاصة بذلك البلد. وينبغي أن تسعى الحكومة لأن يكون لديها برامج مدرجة تحت كل من المكونات الفرعية الأربعة عشر. يقترح أن تدرج هذه البرامج في شكل مختزل، على أن تكون هنالك ملاحق تتضمن التفاصيل الكاملة. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يكون هناك ملاحق بشأن نظام القضاء، وملاحق بشأن التعليم، يعطي المزيد من التفاصيل عن كل موضوع من لموضوعات. وينبغي على الحكومات أن تدرج البرامج الوطنية بالإضافة إلى برامج الأقاليم والولايات، والمدن والبلديات، وذلك عندما تكون ذات صلة بالموضوع.

ب- **المؤسسات متعددة وثنائية الأطراف:** والتي تشمل على صندوق النقد الدولي؛ ووكالات وبرامج منظمة الأمم المتحدة؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ والإتحاد الأوروبي؛ وبنوك التنمية الإقليمية؛ والهيئات الثنائية؛ والمؤسسات الدولية. ويتمثل دور هذه المؤسسات، في إطار تقديمها للعون الخارجي للقطر المعني، في التعاون والتنسيق فيما بينها لتقادي إزدواجية الجهود والتضارب وذلك لتعظيم الفائدة التنموية في الموارد المتاحة.

ج- **المجتمع المدني:** ويقصد به الأديان والمؤسسات الدينية؛ والمؤسسات الخيرية؛ والنقابات العمالية والمنظمات المهنية؛ ومنظمات أرباب العمل؛ والمنظمات غير الحكومية التي لها صلات دولية؛ والمنظمات غير الحكومية المحلية؛ والمجموعات المحلية التي تنظم من أجل التشاور وتنفيذ المشروعات؛

<sup>19</sup> تطرقت المذكورة إلى إمكانية النظر إلى الإطار الشامل للتنمية على هيئة مصفوفة تكون المكونات الفرعية أعمدها بينما يكون الأطراف المشاركين في عملية التنمية صفوفها بحيث تشمل كل خلية من خلايا المصفوفة على التزامات كل طرف من الأطراف.

ومنظمات الشعوب الأصلية . ويتمثل دور المجتمع المدني في المشاركة في تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج وإستنفار الإلتزام المحلي لها .

د- **القطاع الخاص:** ويتمثل دورة في الإستثمار وخلق فرص العمل؛ بما في ذلك الإستثمار في المشروعات العامة في قطاعات المياه والكهرباء والإتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك حسب ظروف الأقطار .

### سادساً :- ملاحظات ختامية

بعد أكثر من عقدين من التطبيق المتعاقب لما كان يُعرف ببرامج الإصلاح الهيكلي في الدول النامية ، ومن بينها عدد كبير من الدول العربية ، عاد المجتمع الدولي للتأكيد على محورية الإقلال من الفقر كهدف لعملية التنمية وذلك في إطار الأهداف الإنمائية للألفية . ويذكر في هذا الصدد أن جامعة الدول العربية ، ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي ، كانت قد سايرت الضغوط الدولية في عام 1992 وعبرت عن اقتناعها "بأهمية وضروة الإصلاح الاقتصادي الذي يقوم بتنفيذه العديد من الدول العربية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المضطرد باعتباره الوسيلة التي تقرب بين أساليب إدارة الاقتصادات العربية لتوسيع الأسواق العربية والترابط بينها"<sup>20</sup> .

ومهما يكن من أمر هذه الطموحات القومية توضح النتائج التطبيقية أن النمو في الدول العربية ، معبراً عنه بمعدل النمو الحقيقي لدخل الفرد ، مثله في ذلك مثل العديد من أقاليم العالم النامي ، قد انخفض من متوسط بلغ حوالي 2.0 في المائة سنوياً للفترة 1960-1984 (حيث كان يتسم بمعدلات منخفضة للتشتت معبراً عنها بمعامل للتباين بلغ 2.1) إلى حوالي 0.5 في المائة (حيث كان يتسم بمعدلات مرتفعة للتشتت معبراً عنها بمعامل للتباين بلغ 5.6) مما يعني أن فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية لم يكن لها أثر يذكر في مجال الإقلال من الفقر.<sup>21</sup>

وكما هو معروف فقد تعرضت برامج الإصلاح الهيكلي لنقد مكثف منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي خصوصاً فيما يتعلق بوقعها السلبي على الجوانب الاجتماعية حيث دقت منظمة اليونيسيف ناقوس الخطر في مؤلفها المشهور بعنوان "التكيف بوجه إنساني" والذي صدر عام 1986 . ومنذ ذلك الحين تراكم نقد

<sup>20</sup> أنظر الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية رقم د.ق.د/51 تونس 13-17/9/1992 ص 1 . تمت هذه المباركة حسب قرار المجلس رقم ق 1134-50-2

بتاريخ 1992/5/2 .

<sup>21</sup> أنظر على سبيل المثال البدوي (2005) .

هذه البرامج إلى أن أفضى إلى تطوير الأهداف الإنمائية للألفية التي يجتمع بشأن متابعة تنفيذها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الحالية ، ولا تشرب على المجلس الوزاري في ذلك شريطة ألا يكون ذلك مجارة "للموضات" الدولية!

مهما يكن من أمر ، لا بد لنا من ملاحظة أن مجهودات التنمية في معظم الدول النامية ، ومنذ أن نالت هذه الدول استقلالها ، كانت تتم في إطار خطط تنموية شاملة تُعنى، ضمن ما تُعنى به، بالجانب الاجتماعي لعملية التحديث بما في ذلك التعليم والصحة وخلق الوظائف . كذلك الحال لا بد لنا من ملاحظة أن المبادرات الحالية لإحداث التنمية والتي تشتمل على وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر والأطر الشاملة للتنمية تتطلب وجود مقدرات وطنية للتخطيط متوسط وطويل المدى . وتكمن المفارقة في أن التطبيق المتعاقب لبرامج الإصلاح الاقتصادي كان قد دمر مثل هذه المقدرات الوطنية مما يعني أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب إعادة بناء مثل هذه المقدرات ، سواء أكان ذلك على مستوى القطر ككل أو على مستوى القطاعات المختلفة كالقطاع الاجتماعي الذي يُشرف عليه وزراء الشؤون الاجتماعية .

وبعد ، لقد أوضحت هذه الورقة أن هنالك توجهاً جديداً على مستوى العالم يسمح "بدمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية" وأن هذا التوجه الجديد يعترف ، ولو ضمناً ، بأهمية اتباع سبل التخطيط متوسط وطويل المدى لتحقيق الهدف المحوري لعملية التنمية ، وذلك حسب المرحلة التنموية للقطر . على هذا الأساس لا يتوقع أن يُتهم كل من ينادي بتطوير "استراتيجية وطنية للإقلال من الفقر" أو باتباع "إطار شامل للتنمية" ، أو ما يتبعهما من مؤسسات تخطيطية ، بأنه متمرّد على مقترح "نهاية التاريخ" وسيادة آليات السوق في إدارة الاقتصاديات<sup>22</sup> .

<sup>22</sup> ليطمن قلب الفارئ عليه مراجعة المحتوى التخطيطي لكاتب ساكس (2005) وكذلك لتقرير لجنة أفريقيا ، وهي لجنة قام بكونيتها رئيس الوزراء البريطاني !!

جدول ملحق : الغايات الإنمائية للألفية

المؤشرات	الغايات والأهداف
<b>الغاية (1): القضاء على الفقر المدقع والجوع:</b>	
1. نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم.	الهدف الفرعي (1): تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015
2. نسبة فجوة الفقر	
3. حصة أفقر خمس سكاني من الإستهلاك الوطني.	
4. شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.	الهدف الفرعي (2): تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015
5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لإستهلاك الطاقة الغذائية.	
<b>الغاية (2): تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:</b>	
6. صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي.	الهدف الفرعي (3): كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015
7. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس.	
8. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.	
<b>الغاية (3): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:</b>	
9. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي.	الهدف الفرعي (4): إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.
10. نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن 15 و 24 سنة.	
11. حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.	
12. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.	
<b>الغاية (4): تخفيض معدل وفيات الأطفال:</b>	
13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.	الهدف الفرعي (5): تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.
14. معدل وفيات الرضع.	
15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.	

<b>الغاية (5): تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015</b>	
16. معدل الوفيات النفاسية.	الهدف الفرعي (6): تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990، 2015.
17. نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة.	
<b>الغاية (6): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز الملاريا وغيرها من الأمراض</b>	
18. إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.	الهدف الفرعي (7): وقف إنتشار فيروس المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2015 وبدء إنحساره إعتباراً من ذلك التاريخ.
19. معدل إنتشار إستخدام الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل.	
20. عدد الأطفال الميتمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز	
21. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا.	
22. نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها.	
23. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل).	
24. نسبة حالات السل التي إكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة.	
<b>الغاية (7): كفاءة الإستدامة البيئية:</b>	
25. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.	الهدف الفرعي (9): إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية وإنحسار فقدان الموارد البيئية.
26. المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي.	
27. الطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلو غرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (يعادل القوة الشرائية).	
28. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك غازات الكلوروفلورو كربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون.	
29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب.	
30. نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية.	
31. نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة.	
32. نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون (مملوك أو مستأجر).	
<b>الهدف الفرعي (10): تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015.</b>	
<b>الهدف الفرعي (11): تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة.</b>	

الغاية (8): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:	
	الهدف الفرعي (12): المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح التقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز:
33. صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.	الهدف الفرعي (13): معالجة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً:
34. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية الثنائية القابلة للتخصيص لقطاع معين المقدمة من البلدان المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية، مقارنة بالخدمات الإجتماعية الأساسية.	
35. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة بالقيود التي تقدمها البلدان النامية المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.	
36. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي.	الهدف الفرعي (14): معالجة الإحتياجات:
37. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنبء من إجمالي الدخل القومي.	
38. نسبة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً (حسب القيمة وبإستثناء الأسلحة) المسموح بدخولها معفاة من الرسوم إلى البلدان المقدمة النمو.	الهدف الفرعي (15): المعالجة الشاملة:
39. متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية.	
40. تقدير الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.	
41. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية (إستدامة القدرة على تحمل الديون)	
42. العدد الكلي للبلدان التي بلغت مرحلة إتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الإستفاء (تراكمي).	
43. تخفيف الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.	
44. تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.	

45. معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، حسب الجنس، والإجمالي العالمي.	الهدف الفرعي (16): التعاون مع البلدان:
46. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام.	الهدف الفرعي (17): التعاون مع الشركات:
47. عدد خطوط الهاتف والإشتراكات في الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان.	الهدف الفرعي (18): التعاون مع القطاع الخاص:
48. عدد الحواسيب الشخصية قيد الاستخدام لكل 100 من السكان وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان.	

المصدر: الأمم المتحدة (2002:30-44)، التقرير رقم A157/270

## مراجع مختارة

الأمم المتحدة، (2002)، تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية: تقرير الأمين العام؛ تقرير رقم A/57/270؛  
. www.un.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون ، (2005) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في  
الوطن العربي ؛ نيويورك .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، (2004) ، تقرير التنمية  
الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة ؛ نيويورك .

علي عبدالقادر علي ، (2004) ، "هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية؟"،  
سلسلة اجتماعات الخبراء رقم 10، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

مارتن رافاليون ، (2002) ، "شبكة أمان آية"؛ مجلة التمويل والتنمية، مجلد 39، رقم 2.

محمد يونس ، (2001)، عالم بلا فقر؛ دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية؛ ترجمة محمد محمود شهاب؛ مركز  
الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

وليام إيستري، ولانت بريشيت، (1993)، "العوامل التي تحدد النجاح الاقتصادي: الحظ والسياسة"؛ مجلة  
التمويل والتنمية ؛ المجلد 30؛ رقم 4.

### **Selected Bibliography:**

Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., and Y. Thaicharoen, (2003), “Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises and Growth”; *Journal of Monetary Economics*, vol. 50, no. 1.

Bulir, A., (2001), “Income Inequality: Does Inflation Matter?”; *IMF Staff Papers*, Vol. 48, no. 1.

Chen, S. and M. Ravallion, (2004), “How have the World’s Poorest Since the early 1980s?”; *World Bank Research Observer*, vol. 19, no. 2.

Datt, G., Jolliffe, D., and M. Sharma, (1998), “A Profile of Poverty on Egypt-1007”; FCND Discussio Paper no. 49, IFPRI, Washington D.C., [www.ifpri.org](http://www.ifpri.org).

Easterly, W., (2003), “National Policies and Economic Growth: A Reappraisal”; Working Paper No. 27, Center for Global Development, [www.cgdev.org](http://www.cgdev.org).

Easterly, W., and R. Levine, (2003), “Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development”; *Journal of Monetary Economics*, vol. 50, no. 1.

Elbadawi, I., (2005), “Reviving Growth in the Arab World”; *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 53, no. 2.

Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam, (2003), “Determinants of Growth in the MENA Countries”; API working paper no. 0301; Arab Planning Institute, Kuwait.

Milanovic, B., (1994), “Determinants of Cross-Country Income Inequality: An ‘Augmented’ Kuznets’ Hypothesis”, Policy Research Working Paper, no. 1246, World Bank, Washington.

Sachs, J., (2005), *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*; Barnes and Noble, New York.

Stiglitz, J., (2003), *The Roaring Nineties: Seeds of Destruction*; Allen Lane, London.

Stiglitz, J., (2002), *Globalization and Its Discontents*; Allen Lane, London.

UNDP, (2004), *Human Development Report 2004*; New York.

World Bank, (2004) *Jordan: Poverty Assessment*; Report no. 27658-Jo; [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

World Bank, (2003), *Republic of Tunisia: Poverty Update*; World Bank, Washington D.C.

World Bank, (2002), *Republic of Yemen: Poverty Update*; Report no. 24422-YEM; [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

World Bank, (2001), *Kingdom of Morocco: Poverty Update*; Report no. 21506-Hor; [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

Zheng, B., (1997), “Aggregate Poverty Measures”; *Journal of Economic Surveys*, vol. 11, no. 2.